

العسكري أبو صوت انتخابي



الثلاثاء 4 يونيو 2013 12:06 م

وائل الحديني :

- ي طرح قرار المحكمة الدستورية بالسماح للعسكريين (شرطة وجيش) بالتصويت في الإنتخابات البرلمانية القادمة عدداً من الأبعاد المهمة :
1. الدستور به ثغرات في الصياغة يمكن أن تعطل مسيرة الحياة في مصر إجمالاً في حال أراد القضاء ذلك
 2. المحكمة الدستورية تستأسد في مقاومة النظام الجديد رغم أن سوابقها مع النظام القديم لم تتعدى الإنبطاح لإرادته والالتزام بإملاءاته ، من ذلك بقاء الحكم بعدم دستورية إحالة رئيس الجمهورية المدنيين إلى محاكم عسكرية في أدراج المحكمة منذ عام 1995 إلى قيام الثورة حتى بلي وتآكل ولم يجرؤ أي من قضاتها الرجال أن ينطق به بعد تهديدهم بحل المحكمة .
 - وحيثما قضت المحكمة بحل برلمانيين بسبب أخطاء شابت النظام الانتخابي ، كان ذلك في اللحظة الأخيرة قبل أن يدنوا أجلهما
 3. تسييس القضاء جعله لا يحظى بأي نوع من الثقة أو الاحترام خاصة من معسكر الأغلبية لذا لن يمر أي حكم قضائي بدون تشكيك أو رفض .
 4. معسكر المعارضة الذي كان في الحكم أثناء حكم طنطاوي وعنان قنن الاستقطاب حول القضاء حتى أنه اعتبر قبول حاتم بجاتو منصباً وزارياً خيانه لمصر وصفوه خلايا إخوانية نائمة وجاسوس (سرب النتائج اثناء الإنتخابات) في حين ساندوا تيار الزند رغم تاريخه غير المشرف قبل وبعد الثورة .
 4. إشكاليات الاستقطاب الحاد منذ الثورة وغياب الوعي و عدم النضج السياسي ستستمر ولن تنتهي قريباً .
 5. معسكر المعارضة لا يلتزم بأي ممارسة أخلاقية ويشعر الكذب ويدمن بث الشائعات ولا يفكر مطلقاً في الصالح العام وتحركه رؤى انقلابية و إرادة تقنين الفوضى .
 6. بعد أن فشلوا في إدخال الجيش مستنقع السياسة الذي خرج منه (مصائباً) بصعوبة ، قام القضاء بسحب المستنقع (بأكمله) إليه !! في سياق ردود الأفعال على قرار المحكمة : قال المستشار حاتم بجاتو، إن حكم المحكمة صحيح ومطابق للدستور ، لكنه ضد تصويت العسكريين والشرطة في الانتخابات من الناحية السياسية وليس الدستورية و أنه لا يجوز جر العسكريين لمعترك سياسي ولكن كان يجب أن توضع بوضوح في الدستور فيما قال اللواء عادل المرسي، رئيس القضاء العسكري السابق ، إن انشغال الجيش بالسياسة بالمرحلة الحالية عليه «تحفظات كثيرة» أما اللواء كمال عامر مدير المخابرات الحربية الأسبق فأكد أن سلبيات «تصويت الجيش» أكثر من الإيجابيات وأضاف : إنه «ليس من الحكمة الزج بالقوات المسلحة في هذا الموضوع». داعياً القوات المسلحة إلى الوقوف على مسافة واحدة من القوى السياسية ، لأنه «قد تكون هناك شبهة استقطاب لبعض القادة وبعض الجنود الذين يكون القائد بالنسبة لهم الأب والموجه، وله تأثير كبير عليهم». يضاف ذلك لموقف قائد الجيش الذي رفض ابتلاع الطعم .
 - السماح للجنود بالتصويت ، سياسياً هو قرار غبي بامتياز ، هو بمثابة تفكيك القواعد والأعراف التي يتربى الجنود عليها وتشويه لعقيدة الجيش وزرع لبذور الشقاق والخلاف بين جنوده وضباطه وقواده ، ربما لم يعي المشرع (أهمية إغلاق هذا الباب بنص) لكن القضاء كانوا قادرين على غلق باب الفتنة في مهدها
 - اعتقد ان رجال الداخلية المسييسين هم الأكثر تعاطفاً مع المشروع تحركهم إرادة وامل تغيير الخريطة السياسية ، وإعادة نظامهم المخلوع أو الاقرب منه ، وقد جمعوا بعده بين (الأخبثين) : الصبرعلى بث الشائعات ومشروعية توجيه الأكاذيب والمصوتين
 - لا يجب الاستمرار في المزايده ، لابد من ردم هوة الخلاف وإعلاء قيم التسامح أو لتتوقف المسيرة و يحلم المنبطحون بالمخلوع والحذاء